# محاضرات في قانون التنفيذ العراقي

## المحاضرة الرابعة: السندات التنفيذية - الأحكام القضائية

لطلبة المرحلة الرابعة - كليات القانون

ليست كل ورقة صادرة من المحاكم قابلة للتنفيذ، بل لابد أن ترتقي لمرتبة **"السند التنفيذي"**.

NotebookLM

# ما هو السند التنفيذي؟

القرارات التي تصدرها المحاكم في منازعات رفعت إليها وفقاً للقانون.

NotebookLM

# الأحكام الوطنية: القاعدة العامة والاستثناءات

## القاعدة العامة

**مديرية التنفيذ**

هي المرجع المختص لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم العراقية.

## الاستثناءات

### الأحكام العسكرية

المادة 107 من قانون أصول المحاكمات العسكرية - الحكم العسكري المتضمن تعويضاً يُحصل من قبل الجهات العسكرية.

### الديون الحكومية

قانون تحصيل الديون الحكومية - الوزارات والجهات الرسمية تنفذ ديونها مباشرة.

NotebookLM

# نطاق الأحكام القابلة للتنفيذ

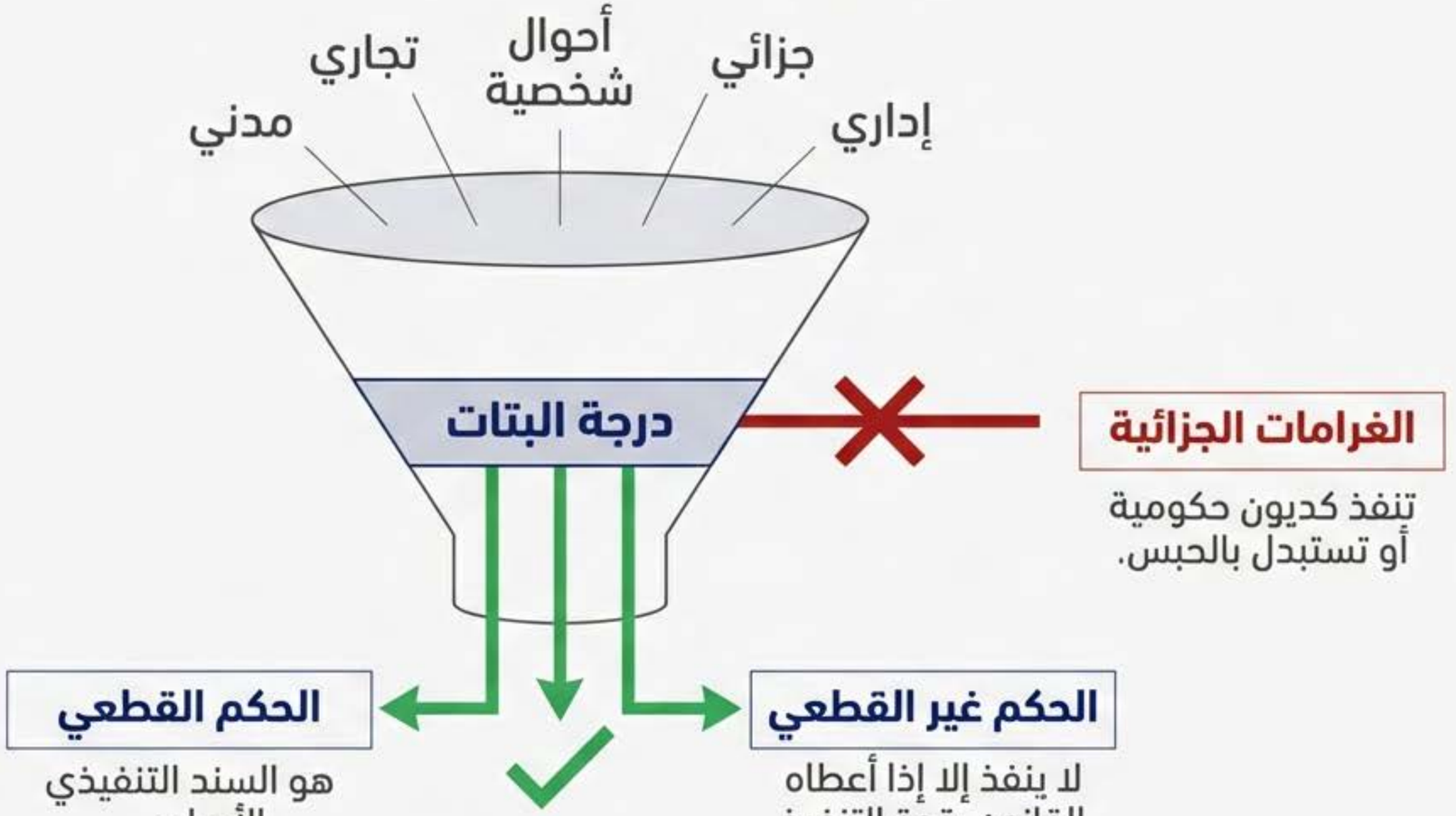


NotebookLM

# شروط الحكم الوطني (1-3): الشكل والمضمون

## 1. خلوه من شائبة التزوير

خلو الحكم من الحك أو الشطب أو التحشية.
عند الطعن بالتزوير تتوقف المديرية عن التنفيذ وتفاتح المحكمة.

## 2. أن يكون موسوماً

استيفاء الشكليات القانونية: أسماء القضاة، أسماء الخصوم، وتواقيع المحكمة.

## 3. تضمن الإلزام

أن يتضمن إلزاماً بعمل شيء أو تركه أو إعطائه.
الأحكام الكاشفة (المقررة) غير قابلة للتنفيذ لأنها لا تتضمن إلزاماً.

NotebookLM

# شروط الحكم الوطني (4-7): الاختصاص والوضوح

## 4. الاختصاص النوعي

يجب أن تكون المحكمة مصدرة الحكم مختصة نوعياً (من (من النظام العام).

## 5. عدم التناقض

ألا يتناقض مع حكم سابق قطعي بين نفس الخصوم.

## 6. أن يكون المحكوم به معلوماً

المحل يجب أن يكون محدداً (مثلاً مبلغ الدين).

المجهول لا ينفذ.

## 7. ممكن التنفيذ

ألا يكون مستحيلاً (مثلاً تسليم طفل متوفى).

NotebookLM

# شروط الحكم الوطني (8-11): الوقت والبتات

## 11. جواز التنفيذ

أن يكون مما يجيز القانون تنفيذه.

## 9. استنفاد طرق الطعن

يجب ألا يكون الحكم معرضاً للنقض أو الفسخ.

## 8. غير معلق على شرط

المديرية لا تملك صلاحية التحقق من الشروط.

## 10. التقادم

سقوط الحق في التنفيذ بمرور 7 سنوات.

NotebookLM

# الأحكام القضائية الأجنبية: السيادة والتنفيذ

**المشكلة:** الحكم الأجنبي لا يملك قوة تنفيذية مباشرة داخل العراق.

**الحل:** لابد من استصدار **"قرار بالتنفيذ"** من محكمة عراقية (القانون المدني م 27، قانون التنفيذ م 12).

NotebookLM

# الأطر القانونية لتنفيذ الأحكام الأجنبية

**اتفاقية جامعة الدول العربية**

تعاون واسع بين الدول
الدول الأعضاء.

**اتفاقية الرياض**

تعاون قضائي عربي حديث
(يشمل التحكيم).

**قانون تنفيذ أحكام امحاكم الأجنبية**

القانون العراقي الداخلي
(للدول غير المرتبطة بمعاهدات).

NotebookLM

# مقارنة النطاق الموضوعي: ماذا يمكن تنفيذه؟

## القانون العراقي (للدول غير العربية)

- الدين
- مبلغ من النقود
- التعويض المدني

**مثال:** حكم الحضانة (أحوال شخصية) من دولة أجنبية غير عربية لا ينفذ.

## اتفاقية الجامعة العربية / اتفاقية الرياض

- الحقوق المدنية والتجارية
- التعويض من المحاكم الجزائية
- **الأحوال الشخصية**
- الأحكام الإدارية

NotebookLM

# شروط القانون العراقي (للدول غير العربية)

1.

**التبليغ الصحيح**

أن يكون المحكوم عليه قد بلغ بالدعوى بصورة صحيحة.

2.

**الاختصاص**

أن تكون المحكمة الأجنبية مختصة مختصة وفقاً لقانونها.

3.

**محل الحكم**

دين، مبلغ من النقود، أو تعويض تعويض مدني.

4.

**اكتساب الدرجة القطعية**

أن يكون الحكم حائزاً لقوة التنفيذ في بلده.

5.

**الاقبليع**

أن يكون المحكوم حائـزاً لقــوة التنفيذ في بلده.

5.

**غير منفذ سابقاً**

ألا يكون قد نفذ في الدولة الأجنبية.

NotebookLM

# موانع التنفيذ في اتفاقية الرياض

**لا يجوز التنفيذ إذا:**

- مخالفة الشريعة الإسلامية
- مخالفة الدستور أو النظام العام
- التناقض أو وجود دعوى سابقة في العراق
- عدم الإعلان (خاصة لفاقدي الأهلية)

NotebookLM

# ما بعد الأحكام: التحكيم والمحررات (اتفاقية الرياض)

تشمل الاتفاقية تنفيذ "المحررات التنفيذية" و "أحكام المحكمين".

## شروط تنفيذ أحكام المحكمين

- **شرط التحكيم**
  وجود **اتفاق كتابي** صحيح.
- **الأهلية**
  **أهلية** المحكمين والخصوم.
- **الإجراءات**
  **صحّة الإعلان** والتمثيل.
- ✓ **لا مخالفة للشريعة**
  عدم مخالفة الشريعة أو النظام العام.
- **النهائية**
  أن يكون الحكم **نهائياً** حسب الاتفاق.

NotebookLM

# ملخص: الوطني مقابل الأجنبي

| المعيار | الحكم الوطني | الحكم الأجنبي |
| --- | --- | --- |
| السلطة | مباشرة (**مديرية التنفيذ**) | غير مباشرة (**تحتاج قرار قضائي**) |
| النطاق | **شامل** (مدني، تجاري، أحوال أحوال شخصية...) | حسب المعاهدة (**واسع**) أو القانون (**ضيق**) |
| التقادم | **7 سنوات** | حسب قانون الدولة المصدرة |
| التدقيق | **شكلي** (صحة السند) | **موضوعي وسيادي** (المعاملة بالمثل) |

NotebookLM

# الخلاصة

## التنفيذ هو "مقبرة الحقوق" إذا لمِ الشروطَ الشكليةً والموضوعية.

مديرية التنفيذ لا تحكم بالعدالة، بل تحكم بصحة السند.

المحاضرة القادمة: المحررات التنفيذية ←

NotebookLM